قطاع السياحة

- خطة الدولة لتنمية قطاع السياحة

تعتبر السياحة في مصر أحد أهم مصادر الدخل القومي بما توفره من عائدات دولارية سنوية، وعوائد العملة الأجنبية التي مكنتها من المشاركة بشكل كبير بالناتج الإجمالي المحلي، ومكافحة البطالة عن طريق توظيف شريحة واسعة من القوى العاملة في مصر. وتعد مصر من أبرز الدول السياحية في العالم بما تستحوذ عليه من أعداد السائحين الوافدين في العالم، وتميزها بوفرة المزارات السياحية على اختلاف أنواعها، وانتشار المعابد والمتاحف والآثار والمباني التاريخية والفنية والحدائق الشاسعة على أرضها، وامتلاكها لبنية تحتية قوية تقوم على خدمة قطاع السياحة بما في ذلك الغرف الفندقية والقرى والمنتجعات السياحية وشركات السياحة ومكاتب الطيران، وتعد مناطق الأقصر، أسوان، القاهرة، الإسكندرية، الساحل الشمالي، البحر الأحمر، جنوب سيناءمن أكثر المناطق جذباً للسياح بشكل عام ويعود تاريخ السياحة في مصر إلى المصريين القدماء، واستمرت كوجهة ومقصد سياحي مرغوب على مدار القرون الماضية وخلال التاريخ المعاصر واختارت منظمة اليونسكو ست مواقع تراثية ثقافية مصرية متنوعة ما بين مصرية قديمة وقبطية وإسلامية بالإضافة إلى موقع للتراث الطبيعي وذلك ضمن قائمة مواقع التراث العالمي.

- خطة إستراتيجية لوزارة السياحة حتى عام ٢٠٢٠ تهدف إلى تحقيق ٢٠ مليون سائح فى ٢٠٢٠ودخل سياحي قدره ٢٦ مليار دولار.

محاور هذه الاستراتيجية :

- خطة تنمية سياحية شاملة للمقاصد المصرية وفقا لأولويات محددة.
- حملة دولية متكاملة للاتصال والترويج للمقصد والمنتجات السياحية المصرية .

• خطة متكاملة للارتقاء بالجودة وزيادة التوعية السياحية لتشمل فئات لا تخضع مباشرة لوزارة السياحة.

ويتم تفعيل محاور النمو والتنمية والمسئولية المجتمعية للسياحة من خلال ارساء وتطبيق المفاهيم التالية بشكل متوازي وهى :

- التنمية المستدامة :

التنمية المستدامةواستراتيجيات خطط نمو الحركة السياحية والدخل السياحى والاستغلال الأمثل لموارد الوزارة وهيئاتها، وتضييق الفجوة الكبيرة بين السياحة الداخلية والسياحة الدولية وزيادة مبيعات السياحة على الإنترنت (وصل حجم المبيعات إلى ٥٢٤ مليار دولار على مستوى العالم سنة ٢٠١٤ وفقا لاحصائيات منظمة السياحة العالمية .

- البنية التحتية:

المطارات والطرق ووسائل النقل وبنية السياحة والسفر هي: الطاقة الناقلة الطيران بأنواعه والطاقة الفندقية والعامل البشرى «التعليم والتدريب« وتنوع المنتج السياحى وتفرده ومدى تماشيه مع اتجاهات الطلب السياحى العالمي.

- استراتيجيات النمو وتتضمن :

اقتحام السوق الترويج لمنتجات جديدة فى الأسواق التقليدية (سياحة الاستشفاء، السياحة البيئية، سياحة الصحراء والواحات، سياحة الحوافز المؤتمرات والمعارض، السياحة الدينية، الجولف)

- خطة التحرك على المدى القصير:

دعم الحكومة للقطاع السياحى كمشروع قومى وتفعيل المجلس الأعلى للسياحة برئاسة رئيس الجمهورية .

اطلاق مبادرة ترشيد الطاقة والمياه والبدء فى توسيع استخدام الطاقة المتجددة فى جميع المنشآت الفندقية والسياحية.

- التنشيط السياحي:

من خلال طرح المناقصة الدولية لحملة الدعاية السياحية على الشركات الدولية المتعاملة فى مجال الدعاية والإعلان لتنفيذ حملة لمدة ٣ سنوات ٢٠١٥/ ٢٠١٨ (تشمل ٢٧ سوقا سياحية). ـ افتتاح مكتب سياحى فى أبوظبى خلال يوليو ٢٠١٥ للاشراف على دول مجلس التعاون الخليجى و لبنان والأردن.

استعادة الحركة من الأسواق الرئيسية الأوروبية والعربية باستخدام جميع الأدوات التسويقية تنمية المنتج السياحى أنشطة علاقات عامة ـ الوجود فى المعارض ـ الرحلات التعريفية ـ زيادة مبيعات السياحة الكترونيا.

- منظومة العمل السياحى والارتقاء بالجودة وتشمل:

تفعيل الدور الرقابى للوزارة وتكثيف حملات التفتيش .

الوقاية من حوادث الطرق (مركز تتبع المركبات السياحية) .

برامج تنمية المهارات للعاملين بالسياحة ـ مشروع الشباك الواحد .

خدمة الخط الساخن لتلقى شكاوى السائحين ـ قانون السياحة الموحد ـ جدولة ديون المنشآت الفندقية والسياحية.

- فى مجال التنمية السياحية:

الاستمرار فى منح حزمة من التسهيلات لتشجيع المستثمرين (تسهيلات فى السداد، الضرائب..) ـ التركيز على مشروعات الخدمة السياحية الترفيهية (ملاهى مائية ـ مطاعم ـ مقاهي..) ـ طرح مشروع مطار رأس سدر ـ العمل على إعادة تصميم أهم محاور وميادين المحافظات السياحية.

- خطة التحرك فى المدى الطويل:

- التنشيط السياحي:

مخاطبة شرائح جديدة وطرح منتجات غير تقليدية والتوجه نحو أسواق واعدة ـ التركيز على الطابع التاريخى الثقافى الفريد للمنتج السياحى المصرى ووضع خطة طويلة المدى للارتقاء بصورة وسمعة بعض المدن مثل الأقصر وأسوان والقاهرة (٢٥% من ميزانية التسويق) ـ طرح مصر كمقصد سياحى مناسب جدا للعائلات (٣٠% من السياحة العالمية) وأيضا سياحة الشباب ـ إعادة طرح منتج السياحة النيلية.

- المشروعات السياحية

١٥ ابريل ٢٠١٦ تفقد الرئيس عبد الفتاح السيسي الموقف التنفيذي لمشروع مدينة الجلالة التي تقام أعلى هضبة جبل الجلالة بمنطقة البحر الأحمر بين العين السخنة والزعفرانة، وتضم العديد من المشروعات السياحية والفنادق البحرية والجبلية ومشروعات خدمية وطبية فضلا عن إقامة جامعة الملك عبد الله بالإضافة إلى طريق "العين السخنة- الزعفرانة" الذى يشق جبل الجلالة وتليفريك يربط بين ساحل البحر الأحمر والمنطقة الجبلية.

وتضم المنطقة عددا من المدن السكنية تتلاءم مع جميع المستويات الاجتماعية لتكون مدينة الجلالة نموذجا للمدن الجديدة التي تتمتع بجميع المرافق والخدمات وتوفر حياة

كريمة للمقيمين بها.

وتسعى الدولة لتنفيذ مشروع مدينة الجلالة خلال فترة زمنية قصيرة بالنظر إلى انعكاساته الإيجابية على حركة الاستثمار والسياحة مع الاستفادة من البيئة النقية ودرجة الحرارة المعتدلة أعلى هضبة الجلالة لتدشين مشروعات سياحية وعلاجية مع استخدام أساليب الطاقة الجديدة والمتجددة بالمشروع لتوفير الطاقة والحفاظ على البيئة.